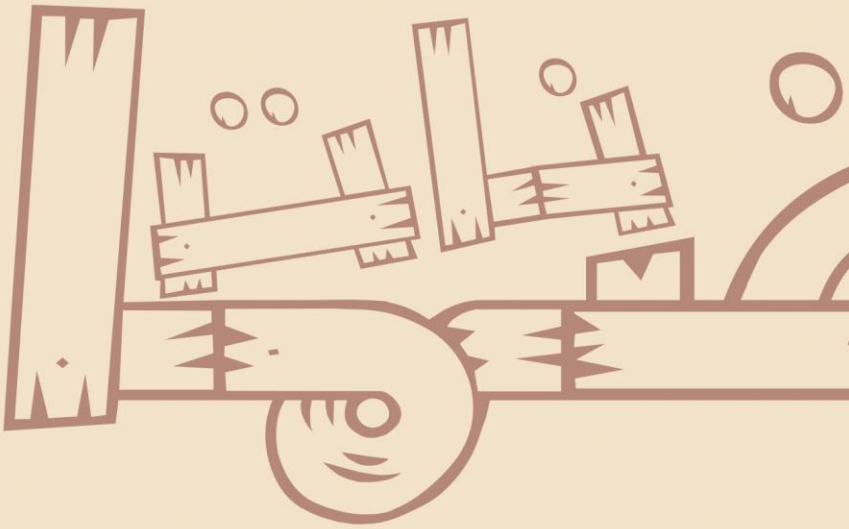

حرية الصحافة النسوية بين العادات والسياسة والدين.

تقديم : د/ منى المحاقري

DAMANAT

المورد الثقافي
Culture Resource

حرية الصحافة النسوية بين العادات والسياسة والدين.

د/ منى المحاقري

صاحب الامتياز رئيس تحرير عروس اليمن

الرقم التسلسلي لـ 2018: 11

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

ضمانات.. مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وبحث في الضمانات النظرية والعملية، المجتمعية والحكومية، الإقليمية والدولية لتطبيق حقوق الإنسان والحريات العامة بهدف خلق حياة أفضل للإنسان اليمنى وتوسيع خياراته.

للتعليقات الرجاء الارسال الى Damanat@damanat.org

أوراق العمل الخاصة بضمانات متوفرة بنسخة الكترونية على موقع المؤسسة www.damanat.org

تم إصدار أوراق العمل ضمن مشروع السياسات الثقافية في المنطقة العربية الممول من مؤسسة المورد الثقافي 2018

كل الحقوق محفوظة ©

- **مقدمة:**

إن الحديث عن حرية الصحافة في اليمن، حديث محفوف بالمخاطر، والمحاذير، وقد لا أبالغ بقولي أنه حديث يشبه الهذيان، ظل واقع اجتماعي منغلق وسياسي مضطرب واقتصادي هش. في ظل غياب لدولة المؤسسات وسيادة القانون وفي ظل واقع تحكمه القبيلة ويسيطر علية الحزب الواحد. وقد يكون من المفاجئ أن تعود ريادة الصحافة النسوية في اليمن للسيدة ماهية نجيب، التي ترأست تحرير أول صحيفة نسائية في جنوب الجزيرة العربية، وهذه الريادة الصحفية – أيضاً - تمتد لتشمل صحيفة فتاة الجزيرة التي أسسها أحمد لقمان عام 1965،

فتاة الجزيرة: صدر العدد الأول من صحيفة فتاة الجزيرة في 1/يناير/1940 وهي جريدة أسبوعية تصدر كل يوم أحد؛ بعد فترة وجيزة من إصدارها تأسست الجمعية العدنية في عام 1949 "أول حزب سياسي في عدن" وكانت تطالب بالحكم الذاتي لمدينة عدن (فقط) وأصبحت لسان حال هذه الجمعية. تعد من الصحف المؤيدة للإدارة الاستعمارية لوقوفها الدائم مع سياساتها ومقترحاتها.

- **الفصل الأول**

قال تعالى:(لقد كان لسبإٍ في مسكنهم أيةٌ جنتانِ عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبةٌ وربٌ غفورٌ*) سورة سبأ أية (15)..

عن أبي هريرة - رضي الله عنه وأرضاه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتاكم أهل اليمن هم أضعف قلوبا وأرق أفئدة الفقه يمان والحكمة يمانية أتفق عليه الشيخان.

والجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية تقع في أقصى الجنوب الغربي لقارة أسيا وتبلغ مساحتها 550000 كيلو متراً مربعاً ويسكنها وفق أخر إحصائية أجريت في العام 2004 بلغ عدد سكانها ما يقرب 20 مليون نسمة؛ عاصمتها السياسية صنعاء والاقتصادية عدن. وتعد أصل العرب العاربة (القحطانيون)؛ وقد قطنتها العديد من الحضارات كانت أهمها حضارة سبأ التي ذكرت في الكتب السماوية بما يعرف بقصة سليمان وملكة سبأ بلقيس؛ وقد ضمت هذه الدولة في عهدها أول دولة مركزية شملت اليمن بأكملها بل وامتدت حتى وصلت إلى قلب الجزيرة العربية. وقد اشتهرت بنظام حكمها الذي اعتمد على الشورى وكذا باحتكارها على تجارة البن والبخور في ذلك العصر. وفي العصور الإسلامية كان لليمن وشعبها دوراً كبيراً في نشر الدعوة وتبليغ الرسالة فعلى سبيل المثال استطاع الحضرميون توصيل الإسلام إلى شرق آسيا وخاصة إلى إندنوسيا وماليزيا حيث مازالت آثارهم شاهدة عليهم حتى يومنا هذا وفي العصر الحديث وتحديداً في القرن التاسع عشر كانت اليمن تشهد تفككاً سياسياً، وضعفاً اقتصادياً فقد كانت عبارة عن دويلات متناحرة في ما بينها مما أدى إلى سقوط كل تلك الدويلات بأيدي المستعمرين سواء كانوا بريطانيين أو عثمانيين.

في التاسع عشر من يناير عام 1839 قامت قوات الاحتلال البريطاني وبعد مقاومة ضاربة من اليمنيين باحتلال مدينة عدن. وفي عام 1849 احتلت قوات الاحتلال العثماني الحديدة وتهامة. وبذلك يسجل التاريخ اليمني المعاصر سقوط آخر دولة مركزية يمنية. ومن الملاحظ أن بريطانيا كانت سباقة في احتلالها لعدن قبل أي دولة أخرى في المنطقة وقد حاول قبلهم البرتغاليون ولكنهم دحروا واستفاد من تجربتهم البريطانيون، وهذا يعود لأسباب عدة أهمها يرجع لتحكم عدن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وارتبط تاريخها بتاريخ البحر الأحمر الشريان الهام للمواصلات الدولية بين المشرق والمغرب، فهي بموقعها الممتاز تسيطر على المدخل الجنوبي وتتحكم به.

وقد وصفها ابن بطوطة عند زيارته لها (عدن) في مطلع القرن الخامس عشر فقال: وهي مرسى بلاد اليمن على مدخل البحر الأعظم، والجبال تحف بعدن ولا مدخل إليها إلا من جانب واحد. وفي رسالة للكابتن هنز / قائد القوات البريطانية التي استولت على عدن ، لإقناع حكومته بالاستيلاء على عدن جاء فيها: إن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانيات مالا يمتلكه ميناء آخر فهو يمثل مركزاً تجارياً ممتازاً ... ولا شك أنه أنسب الموانئ الموجودة لمواصلات الإمبراطورية عبر البحر الأحمر وفي وضعه الحالي /الطبيعي صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة. وبهذا يتبين بأن ميناء عدن كان نعمة الله لهذه المدينة التي ذكرت في التوراة وسميت ب(إيدين) ، وفي الوقت نفسه كان نقمة عليها من قبل الغزاة والطامعين الذين كانوا طوال فترات التاريخ يعدونها مدخلاً لكنز لا ينضب

وثغراً مهماً من ثغور اليمن السعيد. وقد قسم الاحتلال البريطاني الجنوب اليمني إلى ما يقرب 22 سلطنة ومشيخة أطلق عليها اسم المحميات.

نال شمال اليمن استقلاله من العثمانيين في 1918 عندما هزمت الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ووقعت اتفاقية حول الولايات التابعة للإمبراطورية في 30/أكتوبر/ 1918م بموجب المادة رقم 16 من الاتفاقية والتي قضت باستسلام القوات العثمانية بدون قيد أو شرط وإنهاء الإدارة العثمانية في هذه الولايات. وبهذا أقيمت مملكة في شمال اليمن سميت بالمملكة المتوكلية اليمنية وأطلق على ملوكها اسم أئمة (مفردها إمام) ولكنها عملت على جعل شمال اليمن معزولاً عن العالم بسبب تخلف أئمتها وظلمهم؛ مما انعكس على شتى المجالات التي تمس حياة المواطن فانتشرت الأوبئة بسبب غياب الصحة، وتفاقمت معدلات الأمية حيث وصلت معدلاتها إلى 99% إضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الضرائب المحصلة من المواطنين. كل ذلك جعل البلاد تعيش حالة من الشقاء نتج عنها ثورة شعبية قادها الضباط الأحرار في 26/سبتمبر/1962 قضوا فيها على الحكم الإمامي الرجعي ، وأعلنوا قيام الجمهورية العربية اليمنية وعاصمتها صنعاء.

وفي 14/أكتوبر/1963 انطلقت من جبال ردفان في الجنوب اليمني ثورة ضد الاحتلال البريطاني الذي خرج آخر جنوده منها في 30/نوفمبر/1963 وأعلن قيام الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية التي تحولت بعد بضعة أعوام إلى دولة اشتراكية وعاصمتها عدن. وفي 22/مايو/1990 تحققت الوحدة اليمنية وعاصمتها السياسية صنعاء والاقتصادية عدن في عهد الرئيس علي عبد الله صالح.

الفصل الثاني - مرحلة ما قبل الخمسينات (1853_1950):

تميزت هذه الفترة بكونها البداية الحقيقة للصحافة في اليمن، إضافة إلى قيام المملكة المتوكلية في اليمن الشمالي وخضوع الجنوب للاستعمار البريطاني الذي نتج عنه تشكل حركات المعارضة الموجهة ضد النظامين سابقي الذكر إضافة إلى ظهور العديد من التنظيمات والتجمعات والأحزاب التي اتسمت بالمناطقية؛ وكل هذا وجد انعكاسه في صحافة هذا العهد. وسيتناول البحث صحافة الشمال والجنوب كلاً على حده.

أ- الجنوب اليمني:

كان بداية عهد اليمن مع الطباعة في العام 1853 عندما أدخلت سلطات الاحتلال البريطاني في عدن أول مطبعة لتغطية احتياجات إدارتها في المستعمرة ، كما بعثت عدداً من المحكوم عليهم بالسجن إلى الهند للتدريب على عملية الصف اليدوي وذلك لتشغيل المطبعة والتي كانت تطبع باللغتين العربية والإنجليزية. وقد قسمت الصحافة إلى أقسام بحسب الجهة الداعمة لهذه الصحف وفق التقسيم الآتي:

الصحافة الرسمية:

حرص المستعمر البريطاني على إصدار الصحف الناطقة باسمه، وقد تزايدت هذه الصحف بمطلع الأربعينيات وكان يبث من خلالها أخباره ويروج لسياساته

وانتصاراته في الحرب العالمية الثانية مما يزيد من انسجام خططه السياسية والإعلامية الرامية إلى إحكام القبضة على المحميات البريطانية في الجنوب العربي اليمني؛ ومن هذه النشرات الرسمية نذكر الآتي:

•**جريدة محمية عدن:** صدرت باللغة العربية والإنجليزية وكانت أول صحيفة رسمية تصدر بالعربية. صدرت ابتداءً من مطلع عام 1939 وتشمل موضوعاتها التعيين والترقيات وأخبار السلطة الاستعمارية الرسمية وأخبار المحميات وقضايا الزراعة وبعض الدراسات القصيرة وأخبار قمع السلطات الاستعمارية للانتفاضة في المحميات وقضايا طبية وبعض الإعلانات.

•**صوت الجزيرة (عدن):** صدرت في عام 1939 باللغة العربية. تغطي أخبار وانتصارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

•**الصقر البريطاني:** صدرت في 1941 وهي نشرة باللغة الإنجليزية تغطي أخبار سلاح الجو البريطاني وتمجد انتصاراته وحيازته للطائرات المختلفة.

•**الأخبار العدنية:** صدرت باللغة العربية وقامت بتغطية الأخبار الرسمية والقوانين والتعيينات والأحداث الجارية في عدن والمحميات والوطن العربي والتعليقات السياسية ومقتطفات من تعليقات الصحف.

صحافة التنظيمات المناطقية والإصلاحية:

عمدت بعض الشخصيات المثقفة التابعة لبعض التنظيمات التي تشكلت في مطلع الثلاثينيات والتي كانت مهتمة بالإصلاح المناطقي إلى إصدار صحف ومجلات عبرت سياسياً عن اتجاه هذه التجمعات وإن لم تعلن بصراحة على تبعيتها لتلك التنظيمات وهي كالآتي:

•**فتاة الجزيرة:** صدر العدد الأول من صحيفة فتاة الجزيرة في 1/يناير/1940 وهي جريدة أسبوعية تصدر كل يوم أحد؛ بعد فترة وجيزة من إصدارها تأسست الجمعية العدنية في عام 1949 - أول حزب سياسي في عدن - وكانت تطالب بالحكم الذاتي لمدينة عدن (فقط) فأصبحت لسان حال هذه الجمعية. وتعد من الصحف المؤيدة للإدارة الاستعمارية لوقوفها الدائم مع سياساتها ومقترحاتها. لقد تنوعت وتعددت القضايا التي عالجتها هذه الصحيفة على الصعيدين الشمالي والجنوبي كما ورد في أخبارها وتعليقاتها مواضيع عن دولة العواذل التي كانت تتمتع بحكم ذاتي تابع للتاج البريطاني في أرض حضرموت، إضافة إلى عرضها للأحداث الدولية والعربية واستحداثها لباب أسمته بالبريد أو التلفون ويعنى بهموم المواطن المختلفة. كما تضمنت أبواباً للإعلان وللمقالات والأخبار المتفرقة. توقفت عن الصدور في عام 1967.

•**صوت اليمن:** صحيفة أسبوعية صدر العدد الأول منها في 31/أكتوبر/1946 في عدن، ولها خصوصية في كونها أول صحيفة شمالية معارضة للحكم الإمامي في شمال اليمن تصدر من عدن - لاجتناب بطش الإمام - وقد أسسها القاضي الشهيد محمد محمود الزبيري (زعيم وشاعر وطني كبير له العديد من المؤلفات والدواوين

الشعرية)، وقد كانت لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى (حركة الأحرار اليمنيين كما كانوا يطلقون على أنفسهم، وتعد صوت اليمن أول صحيفة يمنية مارست العمل الصحفي الحديث كاملاً، فلا يخلو عدد إلا وكان يحوي مقالات وتعليقات وأخبار وتحاليل للأوضاع المحلية والعربية والدولية، إضافة إلى أنها أول صحيفة يمنية استخدمت فن الكاريكاتير في النضال السياسي عبر إبراز عيوب الحكم الإمامي المتوكلي في الشمال بشكل هزلي جاد. كما أنها أضافت صفحات غير ثابتة لبيانات الجاليات اليمنية في أماكن تمركزها الرئيسية (الخليج، السودان، أثيوبيا، الصومال وتم إغلاق الصحيفة في عدن بأمر من السلطات البريطانية بطلب من سلطات النظام الشمالي في عام 1948 ولم تعاود الصدور إلا من القاهرة في عام 1955، وقد علق المؤرخ الصحفي اليمني د/سيف علي مقبل في كتابه "تاريخ الصحافة في اليمن" عن أسباب إغلاق الصحيفة قائلاً: بذلك يتجلى تحالف النظام الاستعماري والإمامي في هذا الموقف وفي عام 1939م ، وبعد صدور القانون تقدم السيد محمد علي لقمان بطلب الامتياز إلى الحكومة البريطانية من أجل إصدار صحيفة ((فتاة الجزيرة)) وصدر العدد الأول منها في الأول من يناير 1940م ، وبصدور الصحيفة دخلت عدن مرحلة جديدة من تاريخ الصحافة حيث تعد أول صحيفة عربية صدرت في محمية عدن.

ومرت الصحافة النسائية في مدينة عدن بثلاث مراحل أساسية ساعدت على ظهورها وإرساء دعائمها وكانت البداية مع صحيفة ((فتاة الجزيرة)) التي ساندت قضايا المرأة في عدن وطالبت بحقوقها (التعليم والزواج المبكر وحقها في

العمل والمشاركة السياسية والسفور) وبالمقابل كانت هناك صحف رفضت هذا الرأي وطالبت ببقاء الفتاة في المنزل وتعلم أمور تدبيره كصحيفة ((الذكرى)) ــ صاحبها ورئيس تحريرها الشيخ علي محمد باحميش الصادرة عام 1948م ــ واستمرت المناظرات الكلامية بين الصحف المساندة لقضايا المرأة العدنية ممثلة بالتيار التقدمي والصحف المعارضة لتحرير المرأة ممثلة بالتيار المتشدد ورجال الدين ، وكانت جميع المطالبات بحقوق المرأة تتم عن طريق رجال متعاطفين معها وعهدوا على أنفسهم مهمة الدفاع عن حقوقها ، وكل ذلك يعد المرحلة الأولى التي مهدت لظهور الصحافة النسائية في عدن. أما المرحلة الثانية فهي بداية قيام المرأة العدنية بالتعبير عن نفسها وإنما بأسماء مستعارة كاستخدامهن أسماء: بنت البلد ــ المحجبة ــ النملة ــ فتاة الجنوب ــ أم البنات بالإضافة إلى استعمالهن أسماء ذكورية حتى يتفادين الدخول في مشاكل مع رجال الدين والتيار المتشدد في عدن.

واتخذت النساء في عدن من هذه الأسماء الطريقة المثلى في التعبير عن آرائهن والدفاع عن قضاياهن بأنفسهن، وكتبن العديد من المقالات والقصص والأشعار وحتى شاركن في مسابقات القصص القصيرة التي كانت تطلقها إحدى الصحف. كما تولت النساء في هذا المرحلة مهمة الإشراف وإعداد صفحة المرأة في بعض الصحف. مثل: السيدة ماهية محمد جرجره ــ الشهيرة بماهية نجيب ــ التي تولت إعداد وإشراف على صفحة المرأة (ركن المرأة) في صحيفة ((اليقظة)) ــ صدرت في يناير عام 1956م ــ والتي كان يملكها أخوها السيد عبد الرحمن محمد جرجره. وكانت تكتب تحت اسم مستعار هو ((بنت البلد)) حتى لا يعرفها أحد، وفي

أغسطس من نفس العام تحولت إدارة الصفحة لهانم جرجرة – ابنة أخيها الأكبر محمد جرجرة- وكتبت أيضاً تحت اسم مستعار (هـ. جرجرة) وكما أدارت السيدة أم البنات صفحة المرأة في صحيفة القلم العدني. إلى أن ظهرت صحيفة نسائية تعني بشؤون المرأة والأسرة في عدن والجزيرة العربية والمغرب العربي إلا وهي صحيفة ((فتاة شمسان)).

وهنا بدأت المرحلة الثالثة وظهر ت الصحافة النسائية بصورة رسمية في عدن بظهور صحيفة (فتاة شمسان) في الأول من يناير عام 1960م وكانت صاحبتها ورئيسة تحريرها السيدة ماهية نجيب متحدية بذلك جميع العراقيل والآراء المعارضة لها والعادات والتقاليد التعسفية بحق المرأة و التزمت الصحيفة بقضايا المرأة المختلفة من حقها في التعليم ، والزواج المبكر ، السفور ، العمل ، المشاركة السياسية وحقها في اختيار شريك حياتها والمساواة بين المرأة والرجل في المجتمع العدني ووضعت الأمثلة والبراهين على أهمية التعليم ودائماً ما كانت الصحيفة تردد مقالة ((وبالعلم ترتقي الأمم)) وربطت العلم بالعمل في الكثير من مقالاتها ، وقد ورد في أحد مقالاتها التي كتبها محمد عبده وطني تحت عنوان (دور المرأة في المجتمع وأهميته بالنسبة للرجل) جاء فيه ((إن واجب الآباء والأمهات وأولياء الأمور أن يشجعوا بناتهن للمضي قدماً لينهلن من مناهل العلوم ولا يقتصرن على التعليم الداخلي فقط فسوف يحملان عقبى ذلك في النهاية حيث يكن قد ساهمن في خدمة وطنهن ومواطنيهن حين تصبح لنا الطبيبة والتربوية والدبلوماسية و.و.و. الخ))

ودافعت المجلة بكل شجاعة عن تعليم الفتاة وتطوير تعليمها ومساواته بتعليم الأولاد وإعطائها نفس الفرص للحصول على إجازات علمية في خارج البلاد حتى يتسنى لها بعد ذلك الحصول على فرص جيدة للعمل وفتح أمامها أبواب العمل المختلفة، وكما كانت تنشر تقدم الفتيات على المستوى التعليمي والعملي لتحفيز الفتيات الأخريات للحذو حذوهن، وطالبت بحق المرأة في السفور كنتاج للتطور واعتبرت أن الحجاب يقف عائقاً أمام تطور المرأة.

كما واكبت الصحيفة جميع أحداث الحراك السياسي الذي شهدته شوارع مدينة عدن في الستينيات ضد الاستعمار البريطاني.. ونشرت الصحيفة – في العدد الرابع يناير 1964م في الصفحة الأولى – صور النساء المعتصمات في مسجد العسقلاني في كريتر وذلك بعد أن عقد مؤتمر صحفي مباشر بعد دخولهن المسجد ولقد حضرت السيدة ماهية المؤتمر وواكبت الحدث على مدى الفترة كلها.. إلى أن وصل وفد من حزب العمال البريطاني المعارض إلى عدن في 29 ديسمبر 1963م وزار وفد النساء المعتصمات في اليوم التالي لوصوله ورافقه في هذه الزيارة عدد من الشخصيات العدنية المرموقة، حيث أطلع الوفد على أوضاع المعتصمات ودوافعهن لذلك الاعتصام وأبدى إعجابه بموقفهن، وصرح أحد أعضائه ((إن شعباً هذه روح نسائه سوف يكون النصر من نصيبه)) وبالفعل حققت الصحيفة تقدماً من خلال عملها القيادي بمناصرة المرأة وقضاياها وأسهمت في إحداث تغيير ملحوظ في المجتمع العدني في ذلك الوقت.

وطالبت المجلة بحق المرأة في المشاركة السياسية وحقها في الانتخاب وطالبت به صراحة في البرلمان البريطاني في لندن عندما دُعيت رسمياً إلى هناك في صيف عام 1962م، كما طرحت الموضوع في مؤتمر نساء آسيا وأفريقيا المنعقد في القاهرة بـ29 نوفمبر عام 1963م وقد خرجت من المؤتمر بتوصيات تؤكد ذلك الحق، ووجهت هذا المطلب إلى كبير الوزراء في الاتحاد الفيدرالي: السيد حسن علي بيومي وبعد وفاته جددت الطلب لخلفه. ثم توقفت مجلة فتاة شمسان عن الصدور في 1966م.

وجاء الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م ودخلت عدن وجنوب اليمن مرحلة جديدة ومختلفة تماماً عن سابقتها، وشهدت هذا المرحلة انحساراً كبيراً في عدد الصحف الصادرة ونوعيتها وجاء ذلك نتيجة لاختلاف السياسة الإعلامية وتحول الإعلام من إعلام حر إلى حدٍ ما إلى إعلام موجه بناء على السياسة التي انتهجتها الدولة.

وشهدت هذه المرحلة تأسيس اتحاد نساء اليمن عام 6 فبراير 1968م وهو لسان حال المجلس المركزي لاتحاد نساء اليمن. وأصدر الاتحاد مجلة تعنى بالمرأة والأسرة أطلق عليها اسمه "نساء اليمن" صدر العدد الأول منها في مارس عام 1975م، وكان عدداً خاصاً للمشاركة في المؤتمر العالمي الثالث (لمناهضة العنف ضد المرأة) المنعقد في المكسيك، ركز العدد على تبني الإنجازات القانونية لليمن

الديمقراطية وبشكل خاص قانون الأسرة الصادر في يناير عام 1974م، والقوانين التي تضمن المساواة للمرأة في العمل والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ناقشت المجلة أيضاً العديد من القضايا التي تهم المرأة كأساليب التربية الحديثة والتعامل مع الأطفال...الخ.

وكانت المجلة تتقطع في الصدور وذلك نتيجة لتأثرها بالأوضاع السياسية في البلاد، استمرت بالصدور إلى إعلان الوحدة اليمنية ثم توقفت عن الصدور مع إعلان الحركة النسائية اليمنية فلم تتوفر ميزانية للمجلة ولم يتحمل أحد إدارتها. وهناك المزيد من الأمور والأحداث التي واكبت تطور الصحافة النسائية في جنوب اليمن (عدن) وشكلت الدعامة الأساسية لظهور الصحافة المتخصصة في وقت مبكر مقارنة بالدول المجاورة.

شهدت مرحلة ما قبل الاستقلال ظهور الملامح الأولية للصحافة النسائية مع بداية تولي المرأة التعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها من خلال الصحافة عامة باستخدام أسماء مستعارة وأسماء ذكورية تحاشياً للهجوم عليها من قبل التيارات المتشددة بحجة الدين والعادات والتقاليد، كما أنها أيقنت أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في التأثير على المجتمع لهذا استخدمتها للمطالبة والدفاع عن حقوقها، إلى أن جاءت اللحظة التي شعرت فيها المرأة بأهمية الكشف عن هويتها الحقيقية فتقدمت السيدة ماهية نجيب بطلب إصدار مجلة نسائية تُعنى بشؤون المرأة والأسرة برئاستها، فصدرت أول مجلة نسائية متخصصة بالمرأة والأسرة في اليمن والجزيرة العربية والمغرب العربي في يوم الجمعة الأول من يناير 1960م، وهي مجلة شهرية أخذت

علـى عاتقهـا مهمـة الـدفاع عـن مختلـف قضـايا المـرأة المتمثلـة فـي التعلـيم والعمـل والمشاركة الاجتماعية والسفور والسياسة.

واستمرت المجلة بطرح قضايا المرأة طوال فترة صدورها إلـى أن توقفت فـي عـام 1966م أي قبل الاستقلال بعام. أما ما يخص فترة ما بعد الاستقلال الـوطني فـي 30 من نوفمبر 1967م، فجاءت هذه الفترة مختلفة تماماً عن سابقتها حيث تمَّ فيها إيقـاف جميـع تـراخيص الصـحف وتحـول الإعـلام مـن إعـلام منفتح إلـى حـد مـا إلـى إعـلام موَّجهٍ بناءً على السياسـة التـي تبنتهـا الحكومـة متمثلـة بالجبهـة القوميـة والتـي اتخـذت من المنهج العلمي الاشتراكي نهجاً لها.

وشهدت هذا المرحلة صدور مجلة (نسـاء اليمن) التـي أصـدرها الاتحـاد العـام لنسـاء اليمن وهي مجلة تُعنى بشؤون المرأة والأسرة، صدر أول عدد منها فـي مـارس عـام 1975م وكان عدداً خاصاً للمشاركة في المؤتمر العـالمي العقد الثالث (العنـف ضـد المـرأة) المنعقد فـي المكسيك وشـارك الاتحـاد فـي المؤتمر بـثلاث عضـوات. هدفت المجلة بشكل رئيسـي إلـى عكس السياسـة العامـة للاتحـاد العـام لنسـاء اليمن وتحقيق أهدافه وتبلور ذلك من خلال المقالات والمواضيع المنشورة فيهـا، كمـا ركـزت علـى قضايا المرأة والمرأة العاملـة خاصـةً وقضـايا الطفولـة. ولـم تكـن المجلـة منتظمـة فـي الصدور وكانت تتوقف بين حين وآخر متـأثرة بـالظروف السياسية للبلـد.. فـي بدايـة الأمر كان إخراجها رديئاً ولم تكن تمتلك هيئة تحرير، وفي العام 1982م صـدر أول

عدد لها بعد تشكيل هيئة التحرير وجاء العدد مختلفاً تماماً عن سابقيه من حيث الإخراج الفني والمواضيع، وتوقفت تماماً مع توحد الحركة النسائية بين شطري الوطن.

كما تم خلال هذا المرحلة اختيار صحيفتي (14أكتوبر وصوت العمال) أُنموذجاً لتمثلا هذا المرحلة لأن الصحف والمجلات في عدن بعد الاستقلال الوطني كانت توجه من مركز سياسي وأيدلوجي واحد، من خلال التنظيم السياسي الحاكم بمسمياته المختلفة التنظيم السياسي الجبهة القومية أو التنظيم الموحد للجبهة القومية أو الحزب الاشتراكي اليمني لاحقاً. وبالإضافة إلى أن الصحيفتين احتوتا على صفحات للمرأة وطرحت من خلالهما المواضيع والقضايا التي تهم المرأة بأقلام نسائية، كما كان للمرأة حضور في هاتين الصحيفتين من خلال عملها الصحفي التخصصي خاصة بعد تخرج عدد من الصحفيات المتخصصات في هذا المجال وعملن في الصحف بكتابة الأخبار والتحقيقات والتقارير وإدارة صفحات المرأة، فاتخذت قضايا المرأة في هذه المرحلة شكلاً جديداً وهو المشاركة في بناء الوطن ورفع الوعي المجتمعي.

- عام 1872 م أدخل العثمانيون أول مطبعة إلى ما كان يعرف باليمن الشمالي.
- صدرت نشرة" اليمن" المخصصة لنشر مراسيم وتعليمات المتصرفية العثمانية في صنعاء، استمرت 7 سنوات.

- عام 1879 م صدرت صحيفة "صنعاء" وهي الصحيفة الأولى على مستوى الجزيرة، وكانت تصدر باللغتين (العربية، والتركية) واستمرت في الصدور حتى خروج العثمانيين عام 1918 م. بينما عرف ما يسمى باليمن الجنوبي صدور أول جريدة وتسمى "عدن" الرسمية في عام 1929 م. بعد ذلك توالت الإصدارات حيث وصلت الإصدارات في عدن وحتى أوائل الستينات لتصل إلى 34 إصدارًا ما بين مجلة وجريدة حكومية وحزبية ونقابية يومية وأسبوعية.

أما في الشمال وبعد قيام الثورة عام 1962 فقد بلغت الإصدارات فيها خلال الفترة:

- 1978 م (46)صحيفة ومجلة فى الفترة التي أطلق عليها مرحلة تأسيس الصحافة الحديثة بين ما بين يومية وأسبوعية وشهرية.

وعلى الرغم من هذه الإصدارات إلا أن نظامي الحكم سواء كان في الشمال أو الجنوب مارس الوصاية على هذه الوسائل الإعلامية، بل وعدها جزءاً من منظومة الحكم، ولذا عمل على توجيهها لخدمته.

نص دستور الجمهورية اليمنية في مادته (42) على:

"لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"

وكانت مجلة الحكمة التي عُدت حينها مجلة التجديد في مجالات الفكر والإبداع بألوانه المتعددة.. لكنها ارتبطت بإدارة الحكم وإنفاقه مما أدى إلى توقفها لأسباب عديدة أبرزها عدم رضى الإمام يحي عن نهجها.. وفي الحرب العالمية الثانية تفتحت الحريات باتجاه حرية العمل السياسي، والتنظيم النقابي وإطلاق الحريات الصحفية في اليمن الجنوبي آنذاك حيث شهدت عدن ولادة الأحزاب السياسية" الجمعية الإسلامية الكبرى، الرابطة، حزب الأحرار، الجمعية اليمنية الكبرى " وشهدت ميلاد إصدارات "قناة الجزيرة، صوت اليمن وعشرات الصحف والمجلات" مع هذا كله هناك إجماع على أن قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو هو الميلاد الحقيقي لحرية الصحافة.

ملكية المؤسسات الإعلامية:

صدر القانون رقم (25) لسنة 1990 م بشأن الصحافة والمطبوعات حيث كفلت المادة (33) منه على: حق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها مكفول للمواطنين والأحزاب السياسية المصرح لها، والأفراد والشخصيات الاعتبارية العامة،

والمنظمات الجماهيرية الإبداعية ، والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقًا لما هو منصوص عليه في هذا القانون.

وقد وصلت الإصدارات خلال الفترة من 90 -1998 إلى ما يقارب (180) صحيفة ومجلة.

والقانون مازال يعمل به حتى الآن على الرغم من المآخذ التي يطلقها أصحاب المهنة والمراقبين، إلا أنه يجري حاليًا تعديل هذا القانون، ويدور لغط حول هذه التعديلات، وأهم ما في التعديلات هي دعوة رئيس الجمهورية لإلغاء عقوبة السجن بحق الصحفيين، ويخشى آخرون من أن تستبدل هذه العقوبة بعقوبات يرون أنها أقسى مثل تحديد مبالغ كغرامات خارجة عن القدرة الاستيعابية للصحف لاسيما تلك الأهلية والمستقلة.. ومن الانتقادات التي توجه لمشروع تعديل القانون بأن هناك كثير من المحظورات، وكذلك ضرورة الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، ويطالب منتقدي القانون باستبدال الترخيص بالإخطار.

أما الإعلام الإذاعي فقد عرفته اليمن في عام 1940 م عندما أنشأ الانجليز إذاعة صوت الجزيرة في عدن وانتهى إرسال هذه الإذاعة بنهاية حرب عام 1945. وفي عام 1946 م قدم وفد أمريكي إلى صنعاء للتباحث مع الإمام حول استخراج النفط في اليمن مصطحبًا جهازًا لاسلكيًا إهداء للإمام الذي استخدمه للإرسال الإذاعي الذي اقتصر بثه على يومي الخميس والجمعة ولمدة 75 دقيقة فقط.

أما الإعلام التلفزيوني فترجع بداياته إلى عدن، في حين كانت بداية الإرسال التليفزيوني في صنعاء عام 1975 م واقتصر في البداية على تغطية مدينة صنعاء وضواحيها، وحتى اللحظة مازال الإعلام الإذاعي والتلفزيوني حكرًا على الدولة ولم يسمح بقيام قنوات أهلية.. وينتظر من مشروع تعديل القانون أن يسمح بفتح قنوات إذاعية وتليفزيونية أهلية.

هياكل المؤسسات الإعلامية:

لم يسمح بحق التملك للمؤسسات الإعلامية المسموعة والمرئية واكتفي بالسماح بحق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها، وعلى الرغم من أن الصحافة المطبوعة قد ازدهرت من خلال الكم الكبير في الإصدارات إلا أن صعوبات جمة جعلتها تفقد العمل المؤسسي، وانهارت بعض المطبوعات وأغلقت أبوابها واختفي البعض الآخر من الساحة، والبعض أصبح صحافة المناسبات حيث تظهر في مواسم كالأعياد والمناسبات الوطنية والانتخابات لتستفيد من الدعم الذي تحصل عليه لكنها سرعان ما تعود للغط في سبات عميق.. والصعوبات والمعوقات التي واجهت المؤسسات الإعلامية في اليمن يمكن إيجازها في:

المشكلات التنظيمية وتشمل:

- غموض الأهداف.
- قلة التخطيط الاستراتيجي.
- نقص التكنولوجيا.

- ضعف نظم المعلومات.
- تدني الاتصالات التنظيمية.

المشكلات البشرية وتشمل:

- القيادات التقليدية التسلطية.
- قصور الإبداع التنظيمي.
- نقص البرامج التجريبية.
- قلة الموضوعية في التعيين.
- عدم توافق الأجور والحوافز مع العمل.

المشكلات البيئية وتشمل:

- تدخل السلطات العليا.
- ضعف الرقابة التشريعية.
- ضعف المنافسة المحلية.
- ضعف نقابة الصحفيين.

ولم تكن الإصدارات الحزبية والأهلية أفضل حالاً من مثيلاتها الرسمية أو تلك المدعومة حزبياً.. على الرغم من أن الثانية تتفوق على الأولى من حيث الإمكانيات، مع ذلك ظل الجميع تحت المعوقات المذكورة أعلاه ولم تستطع في مجموعها أن تؤسس لتجربة كاملة الملامح والمعالم. وقد لعبت العديد من العوامل

السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية أدواراً في أضعاف الإصدارات الحزبية والأهلية، وأهم تلك العوامل:

- عدم اعتماد الصحافة الحزبية والأهلية على العمل المؤسسي القائم على التخطيط
- تدني الأجور والحوافز المادية والمعنوية.
- نقص مصادر المعلومات.
- عدم التطبيق الدقيق لشروط العمل الصحفي.

ولعل الإشارة إلى دراسة نشرت مؤخرًا (موقع التغيير - عارف الآتام) تؤكد أن الصحافة المطبوعة تعاني من مشاكل عديدة حيث شملت (40)صحيفة رسمية وحزبية وأهلية جرت في محافظات أمانة العاصمة ، عدن، تعز ،إب ، المكلا والحديدة على مدى ثلاثة أشهر ونفذها قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام – جامعة صنعاء. وركزت على رداءة وضعف منافذ التوزيع وانتهاءً بضآلة حجم الأعداد المطبوعة ومدى تواجدها في السوق. فقد جاءت صحيفة الرياضة في المرتبة الأولى من حيث حجم التوزيع الفعلي والانتشار بواقع (13.804) نسخة وفي المرتبة الثانية صحيفة الأيام – أهلية (12.428) ثم صحيفة الثوري –ناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني (10.020) ثم صحيفة الثورة الرسمية (9.823) تلتها صحيفة الناس الأهلية (9.280)ثم بازار الإعلانية (8.772) وفي المرتبة السابعة صحيفة الصحوة – ناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح (7.564) ثم صحيفة

الوسط الأهلية (7.199) ثم صحيفة 26 سبتمبر الصادرة عن التوجيه المعنوي للقوات المسلحة 6.890.

هدفت الدراسة الميدانية الخاصة بحجم توزيع الصحف اليمنية في المنافذ البيعية إلى معرفة حجم التوزيع الفعلي للصحف المحلية وأماكن تمركزها وتلاشيها، ومعرفة حجم جمهور كل صحيفة، ولم تدخل في أرقام الدراسة حجم الصحف التي يتم توزيعها من خلال الاشتراكات السنوية أو التي توزع مجانًا، كما لم تلتفت الدراسة إلى الأرقام المعلنة من قبل عدد من الصحف حول حجم طباعة العدد، وبالتالي لم تتأثر بتلك الأرقام المعلنة. الدراسة أوضحت المشكلة التي تتمثل بأن غالبية الصحف الصادرة تتمركز في أمانة العاصمة بنسبة كبيرة، بينما تقل بشكل ملحوظ في بقية المحافظات بنسب متواضعة، وهذا يفسر ضعف عملية الانتشار لهذه الصحف وتضاؤل جمهورها في المحافظات ويعود ذلك لضعف منافذ التوزيع وعملية التسويق الأمر الذي ينعكس على حجم ومستوى الرسالة الإعلامية المناطة بهذه الصحف ، والقول بتواجد هذه الصحف في المحافظات إلاَّ أن هذا التواجد لا يذكر باستثناء صحيفة الرياضة حسب ما تفصح عنه الدراسة حيث اكتسحت الصحف في ثلاث محافظات واحتلت المرتبة الثانية في ثلاث لتتصدر الجميع في عملية التوزيع الكلي.

وينسحب ضعف التوزيع وتواضعه على الصحف الحكومية حيث يلاحظ تدني مستوى توزيعها في المحافظات غير الصادرة فيها باستثناء صحيفة 14 أكتوبر، التي توزع في صنعاء أكثر منها في عدن كمكان إصدارها كما يلاحظ تراجع

الصحف الرسمية عن منافسة بقية الإصدارات باستثناء صحيفة الثورة التي احتلت الصدارة في الأمانة بينما جاءت صحيفة الجمهورية في المرتبة التاسعة بمدينة تعز كمكان إصدارها وكذا صحيفة 14 أكتوبر التي جاءت في المرتبة السابعة بمدينة عدن.

أما الصحف الأهلية فتتصدرهن صحيفة الأيام ثم صحيفة الناس يليها صحيفة الوسط، وُتعد صحيفة صنعاء أقلهن توزيعاً فيما يلاحظ أن الصحافة النسائية الأهلية لم تحز على مرتبة توزيعية معقولة، وهي في أواخر الصحف الأقل توزيعاً الأمر ذاته ينطبق على الصحف الحزبية التي تعاني من ضعف في عملية التوزيع والانتشار أكثر من غيرها، وتأتي صحيفة الثوري من بين الصحف الحزبية حاصلة على أعلى نسبة توزيع يتركز معظمة في أمانة العاصمة وأقله في المكلا، تليها الصحوة التي هي الأخرى يتركز أعلاه في أمانة العاصمة وأقله في المكلا وتليها صحيفة الوحدوي - الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الناصري- ثم صحيفة البلاغ – معارضة - ثم صحيفة 22 مايو- الحزب الحاكم - ثم صحيفة الميثاق - الحزب الحاكم- وُتعد صحيفة العاصمة – الإصلاح - في أدنى الصحف الحزبية توزيعاً في المحافظات الست.

الإعلام المتخصص:

على الرغم من أن الدراسة اقتصرت على حجم توزيع الصحف اليمنية في المنافذ البيعية إلاَّ أنها لم تشمل المجلات وبالذات المتخصصة منها والتي تُعد مجلات

فصلية، وهي في الأساس صادرة عن مراكز ومؤسسات لكنها غير منتظمة الصدور.

- **الإعلام الاقتصادي:**

على الرغم من التوجهات الاقتصادية الحالية الذي تشهدها اليمن إلا أن الإعلام الاقتصادي مازال متواضعاً وأبرز أسباب تواضعه يتمثل في عدم توفر الكادر البشري (الصحفي الاقتصادي) أضف إلى ذلك ضعف إمكانياته المادية نظَّراً لعدم وجود الدعم المؤسسي المتمثل في الإعلان كرافد أساسي.. فما زال الإعلام في اليمن قائم على الشخصنة والحزبية، وهذا أحد أوجه القصور التي لم تمكن الصحافة الجادة من تبني برامج واضحة. وكانت وكالة الأنباء اليمنية سبأ أصدرت أول مجلة رسمية اقتصادية (مجلة الاقتصادية) إلا أن توقفت عام 2003 م ، وهذا يعكس عدم الاهتمام بالصحافة المتخصصة على المستوى الرسمي.. ويمكن القول أن مجلة اقتصاد وأسواق هي المجلة الأهلية الأولى في اليمن التي تصدر بانتظام دقيق وتتصدر الإعلام الاقتصادي المتخصص، ووجود مجلات أخرى كالاستثمار الصادرة عن هيئة الاستثمار وغيرها لم تتمكن من خلق منافسة جدية فيما عدى تفوق هذه الإصدارات مادياً بعيداً عن المحتوى والمهنية.. وتظل الملاحق الاقتصادية الملحقة بالصحف الرسمية والأهلية والحزبية ضعيفة في المضمون والتأثير.

الخلاصة أن المناخات الديمقراطية التي تشهدها اليمن ستكون مناخاً مناسباً لخلق حريات صحفية، لكن التجربة لم تترسخ بعد، ومازال الجميع في السلطة والمعارضة مشدودين إلى الماضي، كما أن لغة الاحتواء ومحاولة الاستقواء على الآخر بل وتهميشه وإضعافه قائم، وكثير من الصحف التي يطلق عليها أهلية لم تلزم الحياد، ولم تنهج أساليب واضحة لأنها تفتقد إلى التخطيط السليم، فمرة تميل إلى اليمين ومرة تميل إلى اليسار. لكن إجمالاً نستطيع القول أن ضعف هياكل المؤسسات الإعلامية في اليمن، وتخلف الإدارة، وضعف البنى الاقتصادية ومصادر التمويل - على الرغم من اختلافها هنا وهناك - وكذا تدني المهنية وعدم توافق الأجور والحوافز مع العمل، ناهيك عن تدخل السلطات وضعف البيئة التشريعية، والبعد عن النظرة الخدمية للرسالة الإعلامية وتسييس المحتوى وضعف الأطر التنظيمية كنقابة الصحفيين، كل ذلك يعد من العوامل المشتركة التي تجمع الصحف اليمنية على اختلاف مشاربها (رسمية، حزبية)

مجلة "عروس اليمن" نجاح وإخفاقات

تعد مجلة "عروس اليمن" أول مجلة نسوية في مطلع الألفية الجديدة، أقيم الأربعاء الموافق 14 يناير في الشيراتون ، حفل تدشين مجلة عروس اليمن والذي حضره وزير الاعلام حسن اللوزي وجمع غفير من الإعلاميين والصحفيين والكتاب ، وأقيمت ندوة بالمناسبة تحت عنوان "مستقبل الصحافة النسوية في اليمن أدارها مدير تحرير صحيفة الثورة عبد الرحمن بجاش وشارك فيها كل من عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء الدكتور/ أحمد العجل ، و الدكتور/ أحمد عقبات، وسميرة

النهاري وآخرون وقد تناول المتحدثون في الندوة السبل الكفيلة بتطوير الصحافة النسوية في اليمن وتجويد الرسالة الإعلامية التي تقدمها الصحف والمجلات وأفضل الطرق التي تؤدي إلى تطوير تجربتها وتقديم نموذج متميز للصحافة المتخصصة في اليمن.

وقد وصف وزير الإعلام حفل تدشين مجلة "عروس اليمن" بالانطلاقة الواثقة والحدث الكبير، كما أكد أنه سيمثل إضافة هامة لكل ما تعنيه المجلة من دلالات وتسعى إليه من أهداف وخاصةً بالنسبة للانتصار للمرأة وحقوقها ومعالجة قضاياها. كما أن الوزير اللوزي ربط مسيرة التطور والتحديث في بلادنا بالمزيد من تمكين المرأة والإيمان بقدراتها قائلاً: إن إحراز خطوات عميقة وكبيرة في مسيرة التطور والتحديث في بلادنا مرتبط - شئنا أو أبينا- بالمزيد من تمكين المرأة والإيمان بقدراتها في تحقيق الندّية للرجل بل واستطاعتها التفوق والنجاح بصورة ملفتة في كافة المجالات وبخاصة الإدارة الاجتماعية والعلمية والإدارة الاقتصادية. وقد عبر وزير الاعلام عن سعادته لحضور حفل التدشين وبمشاركته أيضا في افتتاح الندوة التي تتحدث عن مستقبل الصحافة النسوية في اليمن.

وقد أشارت رئيس تحرير مجلة "عروس اليمن" الدكتورة / منى المحاقري إلى ما تسعى إليه المجلة من أهداف لتحقيق نجاح ملموس على صعيد العمل الصحفي المتخصص، وأن تقدم إضافة نوعية إلى جانب كثير من الصحف التي تعنى بقضايا

المرأة على الساحة المحلية. مؤكدة أن الاحتفاء بالعدد الأول من مجلة "عروس اليمن" يأتي ترجمة لرفض المرأة اليمنية ثقافة التهميش والإقصاء وهو الدليل على ما وصلت إليه المرأة اليمنية من مكتسبات في ظل ما وفرته لها القيادة السياسية لأن المجلة تمثل إضافة نوعية للصحافة اليمنية عموماً ولصحافة المرأة خصوصاً ولمتابعة المرأة اليمنية وتقييم أدائها ومناقشة كافة العقبات التي تحول دون بلوغها أهدافها. ومن المعروف أن مجلة عروس اليمن مجلة تساهم في شؤون المرأة وإبراز نجاحاتها والكثير يتوقعون أن تصبح المجلة واحدة من أهم المجلات التي تهم المرأة وأن تصبح خير سفيرة للثقافة اليمنية.

الصحافة النسوية حضور خجل.

في ظل انحصار للصحافة الموجهة للمرأة في عدد محدود جداً من الصحف والمجلات، يمكن حصرها فيما يلي:

ملحق الأسرة:

ملحق أسبوعي يصدر كل سبت عن صحيفة الثورة الصحيفة الحكومية الرسمية الأولى في اليمن، وترأس تحريرها الأستاذة / سميرة الخياري ، وهو ملحق تقليدي في ستة عشر صفحة يطبع طباعة تقليدية - أبيض وأسود - عدا الغلاف ملون ، ويتناول الموضوعات التقليدية من صحة وطبخ وجمال ، دون أية إعلانات ترويجية.

صحيفة المرأة:

صحيفة شهرية ، تصنف كتابعة للمؤتمر الشعبي العام ، طباعة ملونة في الغلاف الخارجي ، وأبيض وأسود في الداخل.. أسستها وترأس تحريرها الأستاذة سيدة الهيلمة ، متخرجة من قسم الإعلام، والتي تعمل بدرجة مدير عام في البنك المركزي اليمني ، واعتمدت الصحيفة على قوة العلاقات العامة للسيدة الهيلمة ،والتي استطاعت من خلالها جذب عدد كبير من الإعلانات التجارية ، لم تقتصر فيها على استرضاء وجذب دعم الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام ،ولكنها جذبت كذلك الأب الروحي لحزب الإصلاح الشيخ حسين الأحمر الذي دعم الصحيفة من خلال الإعلان عن شركة سبأ فون المملوكة لنجله الشيخ حميد الأحمر.. كما اعتادت على نشر الدعوة لشراء أذونات الخزانة الصادرة عن البنك المركزي اليمني ، وهذا ما لم يكن متوفراً لأي صحيفة أخرى ويحسب لصحيفة المرأة الريادة والاستمرارية حتى توقفت تماماً عن الصدور مع دخول الحوثيين صنعاء في 21 سبتمبر2014

صحيفة 8 مارس:

صحيفة سنوية تصدر يوم الثامن من مارس من كل عام، أسستها وترأس تحريرها محاسن الحواتي صحفية وكاتبة قصة. صدر القرار الجمهوري بتشكيلها عام 1995، وترأست تحريرها كوكب الوادعي، والتزمت الصحيفة بمتابعة أخبار اللجنة الوطنية للمرأة وفروعها في المحافظات وممثلاتها في الوزارات والجامعات المختلفة، ولكنها توقفت عن الصدور للأسباب السياسية واندلاع ثورة 2011.

صحيفة اليمانية:

صدرت عن اللجنة الوطنية للمرأة التابعة لمجلس الوزراء.

مجلة المرأة والتنمية:

ممولة وتصدر عن اتحاد نساء اليمن فصلية، وتعنى بنشر أخباره ونشاطاته.

مجلة لميس:

تصدر عن دار 14 أكتوبر للصحافة والتوزيع والنشر في عدن - جنوب اليمن، ترأست تحريرها الصحفية نادرة عبد القدوس واستفادت من التراكم الصحفي النسوي في جنوب اليمن والحرية النسبية التي كانت تتمتع بها المرأة في ظل حكم الحزب الاشتراكي اليمني ، واستمرت لما بعد الوحدة اليمنية 1992،ولكنها توقفت عن الصدور لأسباب غير معلومة.

لم يكن المخاض سهلاً بالنسبة لمجلة "عروس اليمن" ، فرحلة البحث عن ترخيص بدأت عام 2007 وبعد سلسلة من الإجراءات الروتينية المعقدة ،وخلفها تحريات أمنية وحزبية ، تمت الموافقة على منحنا الترخيص في مارس 2009 وتطرقت المجلة إلى العديد من الموضوعات الحساسة كان من أبرزها التحاق النساء بالشرطة العسكرية ومناقشة تقبل المجتمع لهذه التجربة وتفاعله معها. وكان التحدي الأول بالنسبة للمجلة هو تحدي الاستقلالية، فقد نأت المجلة بنفسها من أن تكون بوقاً لأي حزب سياسي وكان مفهوم الاستقلالية في الصحف والمجلات أمراً غير موجود ،

وفي هذا السياق صنفت مجلة "عروس اليمن" كمجلة تابعة للمؤتمر الشعبي العام، نظراً لسياستها المنفتحة اجتماعياً وبعدها عن الأيدولوجيا الدينية أو الحزبية ، وقد دأبت مجلة "عروس اليمن" على تأكيد نهجها الاستقلالي وانحيازها الوطني ،والتزامها بمناصرة قضايا النساء، وتعزيز مشاركة المرأة سياسياً ، وتمكينها اقتصادياً وثقافياً، ولقد نجحت المجلة وفي خلال فترة قصيرة إثبات وجودها ونجحت في الحصول على الدعم الكافي فقط لإصدار عدد 1000 نسخة مطبوعة طباعة فاخرة، لا تقل في مستواها في المضمون والإخراج والطباعة عن مستوى نظيراتها من المجلات الخليجية التي كانت تصدر آنذاك وتحظى بمتابعة المرأة اليمنية. كما كانت المجلة تباع بسعر مناسب ، وتوزع في كافة محافظات الجمهورية من خلال مؤسسة الثورة للصحافة والنشر. لم تكن المجلة تحقق أرباحاً تذكر ، وتعتمد فقط على الجهود الذاتية ، وعلى جهود المؤسسة ورئيسة التحرير د. منى المحاقري.

الدين في مواجهة الصحافة النسوية

كما تم استغلال الدين دائماً في تحجيم مشاركة المرأة في الحياة العامة، تم استغلال الدين في مواجهة الحضور الإعلامي للمرأة على مستوى الصحف والمجلات والإعلام المسموع والمرئي وقد تم ذلك من خلال تحريم التصوير عموماً، وتحريم صورة المرأة خصوصاً وانعكس ذلك على غياب صورة المرأة من واجهة الصحف والمجلات تماماً، وفي أحسن الأحوال يتم استبدال ذلك بصورة لطفلة لا تتجاوز على الأغلب عمر العشر سنوات، وغالباً ما ترتدي الزي الشعبي اليمني الذي يتميز بالاحتشام:

مجلة الشقائق:

برزت مجلة الشقائق كنموذج للإعلام الديني، والتي كانت تصدر من جامعة الإيمان التي كان يترأسها الشيخ عبد المجيد الزنداني، والتي كانت بؤرة لتفريخ الإرهاب وزرع التطرف في المجتمع اليمني، والتي عرفت فيما بعد بنورا بورا اليمن. والتي اكتشف فيما بعد ثورة الربيع العربي، وجود معسكرات تدريب عسكري خلف أسوار الجامعة المترامية الأطراف، ومخازن للأسلحة. ترأست تحرير المجلة الشيخة عائشة الزنداني ،واتسمت المجلة بانتظامها في الصدور وثبات الأبواب والموضوعات بالإضافة إلى ثبات الإعلانات التجارية لشركات ومؤسسات وبنوك معروفة بولائها لحزب الإصلاح مثل بنك سبأ الإسلامي ، ومجموعة الجيل الجديد القرطاسية ، ومجموعة هائل سعيد أنعم التجارية، وهي نفس الجهات التي رفضت الإعلان في مجلة "عروس اليمن" كما اتضح التركيز على شخصيات نسوية إسلامية تتبع جماعة السنة والسلف الصالح ، كما غابت عن المجلة تماماً صورة المرأة أو ما يشير لجسدها، مع تكريس صورة المرأة المطيعة لزوجها الخاضعة له والتي تستجيب لرغبته الجنسية حتى لو كانت على التنور، والتي أمرت أن تسجد لزوجها بعد أن تسجد لخالقها عز وجل.

مجلة الزهراء:

برزت على استحياء مجلة الزهراء لتعبر عن التيار الزيدي في اليمن، والتي كان يقف من خلفها حزب الحق الشيعي، وقد عملت في تحريرها كوادر نسوية من حزب

الحق وهن نفس الشخصيات اللواتي سيتحولن لمناصرة الحوثيين والانضمام للهيئة النسائية لأنصار الله. وسارت المجلة على نفس السياسة التي سارت عليها مجلة الشقائق ، مع استبدال الشخصيات الإسلامية بشخصيات من آل البيت النبوي، وقصر وظيفتها على تربية الأولاد وخدمة الزوج، وإنجاب الأبناء والإعلاء من قيمة التضحية بهم في سبيل الله والإعلاء من الشهادة وأمهات الشهداء وأبناء الشهداء، وغياب القيم والولاء الوطني.

المجتمع في مواجهة الصحافة النسوية

لم يقف الدين وحده ورجاله أمام حضور الصحافة النسوية، ولكن المجتمع من خلال العادات الاجتماعية والأعراف القبلية، وقف حجر عثرة أمام تطور الصحافة النسوية. فلقد فوجئنا أثناء محاورتنا لعدد من القيادات النسوية والنخبوية من مختلف القطاعات، كالموظفات أو الطبيبات والمدرسات وطالبات الجامعة، ممن لا يرتدين النقاب ، ويكشفن عن وجوهن برفضهن التام للتصوير ونشر صورهن بالمجلة واستمرت هذه الصعوبة مع كل عدد ،حيث يواجهنا تحدي فتاة الغلاف. ما اضطرنا في معظم الأحيان لنشر صور لفتيات عربيات أو أجنبيات أو فنانات يمنيات. مع الحرص على ارتداؤهن الزى الشعبي اليمني الذي يكفل تغطية كاملة للشعر مع اتسامه بالاحتشام. ومن الجدير بالذكر إننا كنا في أحيان كثيرة نجد باعة الصحف والمجلات يتعمدون تغطية غلاف المجلة ودسه بين المجلات والصحف الأخرى محافظة على الأعراف والتقاليد.

غياب الدعم الحكومي ومنافسة غير عادلة

لم يكن هناك أي دعم حكومي يذكر للمجلة ،عدا مبلغ 27000 ريال يمني تصرف سنوياً من وزارة الأعلام بما يعادل مائة دولار أمريكي فقط لا غير للصحف المنتظمة الإصدار. علماً بان رسوم تجديد الترخيص السنوي تبلغ خمسين دولار في العام. وتمثل الدعم الحكومي في نشر بعض التهاني المرفوعة للقيادة السياسية في المناسبات الوطنية، من قبل بعض الوزارات الحكومية، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد اليمني. لم تسلم مجلة عروس اليمن من المنافسة غير العادلة، والتي شنتها مجلة المرأة والتنمية التي كانت متوقفة عن الصدور لسنوات، قبل أن تعاود الإصدار بإيعاز من مكتب لمسات للإعلان، والذي كان يديره الأخ زاهر الأغبري المعروف بانتمائه لحزب التجمع اليمني للإصلاح، والذي كان يسيطر على ما نسبته 505من أعمال الدعاية والإعلان في السوق اليمني والمنظمات بوصفه مقرباً من هذا الحزب الذي كان مدعوماً بشكل مباشر من الخارج. ومن خلال علاقتي مع منظمة سول للتنمية ذات الخلفية الإخوانية، تعرفت على لمسات وزاهر الأغبري ،والذي اخترته بحسن نية لتصميم ترويسة المجلة وتصميمها وإخراجها.

ولكن سرعان ما عمل المكتب على عرقلة الإصدار والمماطلة في إخراجه، تمهيداً لإقناع المرحومة رمزية لأرياني رئيسة اتحاد نساء اليمن، بإعادة إصدار مجلة المرأة والتنمية في حلة جديدة ومنافسة مقابل تقديم مبلغ شهري للاتحاد، وعلى أن تصدر باسم الاتحاد وإشرافه، على أن يتم من خلال مكتب وسيط إخراج المجلة وتسويقها، وحيازة حق توقيع العقود الإعلانية مع الشركات. وبالفعل أعيد إصدار

مجلة المرأة والتنمية في حلة قشيبة ومنافسة وطباعة فاخرة، مع استغلال نفوذ اتحاد نساء اليمن، ونفوذ وعلاقات المرحومة رمزيه الإرياني رئيسة الاتحاد والقيادية في حزب المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم.

وسلمت إدارة تحرير المجلة الى كوادر صحفية من نقابة الصحفيين اليمنيين تابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح. لم تصمد مجلة المرأة والتنمية طويلاً أمام الخلافات المالية التي عصفت بها، وبين المكتب الوسيط وبين اتحاد نساء اليمن على عوائد وأرباح الإعلانات. إلى أن اندلعت ثورة الربيع العربي في فبراير 2011 لتتوقف المجلة نهائياً عن الصدور حتى كتابة هذه الورقة. واستمرت في نفس الوقت مجلة عروس اليمن حتى بعد اندلاع الثورة، ولم تتوقف عن الصدور إلا بعد دخول الحوثيين صنعاء في الحادي والعشرين من مارس، حيث صدر العدد الثالث عشر من المجلة في العشرين من سبتمبر 2014.

DAMANAT

100%حقوق و حريات و تنمية